# التجارة في العصر الإسلامي الوسيط
# رؤية منهجية في الإشكاليات والمصادر

**الأستاذ المساعد الدكتور**
**عبد الحكيم غنتاب الكعبي**
**جامعة الموصل كلية التربية– قسم التاريخ**

## مقدمة:

ترسم لنا الدراسات التي تهتم بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية صورة أكثر صدقاً وواقعية عن الإنسانية وتاريخها مما يظهر في المؤلفات التي تقتصر اهتماماتها على الأحداث السياسية فقط، ومن المعروف أن أغلب ما كتب في التاريخ العربي الإسلامي يتناول سيرة الحكام دون الشعوب، مما أدى إلى رسم صورة قاتمة لتاريخنا، مفعمة بالفتن والدسائس والحروب، غارقة في التناحر والصراعات، وكأن الناس يعيشون فيها حالة من الرعب والاضطراب والقلق الدائم؛ وهي صورة لابد وأن ينتهي إليها كل مهتم بالجوانب السياسية من التاريخ، إلا أن تلك الصورة تبدو مشوهة أو مجتزئة حينما يكشف لنا الباحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، أنها تخفي وراءها حياة تعاونية مدنية منظمة، تسير وفق نظام متزن، وتطور هادئ، تتجلى فيه مرونة الإنسان وقابليته على التطور والتكيف الحضاري.

إن دراسة التاريخ الاقتصادي لها أهمية كبيرة في فهم وتفسير حركة التاريخ الإنساني، ذلك أن كثيراً من القيم الاقتصادية التي يزخر بها تراث الإنسانية هي نتاج للتطور الاجتماعي والسياسي؛ والعكس صحيح أيضاً. وتبرز التجارة كأحد حقول الاقتصاد المهمة، بل هي المحرك الأساسي للاقتصاد، الذي لم يكن بدونه لتتجمع الثروات الطائلة التي ساهمت في بناء الحضارة. كما تبرز أهميتها باعتبارها أقدم وأقوى وسائل الاتصال الحضاري بين الجماعات البشرية المختلفة. وهناك علاقة وثيقة ومتبادلة بين الحضارة والتجارة، فإذا كان القول: إن التجارة تتبع الحضارة صحيحاً، بما

توفره لها من أمن وضمان وطرق سالكة ونظام نقدي مستقر، وصيرفة متطورة، وأسواق مزدهرة تلبي الحاجات الاجتماعية المتزايدة، فإن التجارة بدورها كانت واحدة من أهم عوامل التطور الحضاري، سواء من خلال ما توفره من حاجات مادية، أو من خلال ما تخلقه من اتصال فكري وبشري. ومن المؤكد أن البحث في هذا الميدان (تاريخ التجارة) له خصوصيته من حيث الإشكاليات المنهجية التي تواجه الباحث، وكذلك من حيث المصادر المعتمدة.

وقبل التعرف على طبيعة تلك الإشكاليات لابد من الإشارة إلى أن الدولة العربية الإسلامية شهدت أقصى اتساع لها في العصر الإسلامي الوسيط، وانتشر الأمن والاستقرار في أرجاء واسعة من المعمورة آنذاك بعد أن أصبحت خاضعة لسيادة دولة واحدة قوية وتحقق الالتحام بين مجالين اقتصاديين كبيرين، هما مجال المحيط الهندي ومجال البحر المتوسط، مجالان توحدا في الماضي البعيد، ثم ما لبثا أن انفصلا إلى عالمين متنافسين ومتصارعين على مدى عدة قرون قبل ظهور الإسلام [فرثيين ثم ساسانيين في الشرق وروما ثم بيزنطيين في الغرب]. وقد عاد هذان المجالان لينصهرا من جديد بفضل الفتح العربي الإسلامي، فتحولا إلى مجال اقتصدي فسيح وموحد قائم على علائق تجارية عريضة، وطرق قوافل وخطوط ملاحية كثيرة، وعلى عملة سائدة هي الدينار الإسلامي ولغة تجارية دولية هي العربية. من جانب آخر زادت في هذا العصر موارد الدولة والجماعات والأفراد، وجنح بعض الناس إلى حياة الترف والبذخ. واستجدت أحداث ساهمت في تحريك الثروة بين أبناء المجتمع وانتقالها، سواء عن طريق التجارة والصيرفة، أو عن طريق تقديم الخدمات أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

## أولاً- الإشكاليات المنهجية:

هناك حقائق وإشكاليات منهجية ذات صلة بطبيعة البحث في مجال النشاط التجاري بين المدن والدول والأقاليم خلال العصر الإسلامي الوسيط لابد وأن يضعها الباحث في هذا المجال نصب عينيه وهي:

١. إن الإطار الزمني للأبحاث الخاصة بالتاريخ الاقتصادي- بكل فروعه- (كما هي الحال في التاريخ الاجتماعي) لا يمكن تحديده كالتاريخ السياسي بعام محدد أو سنوات محددة، كما هو قائم في العديد من الدراسات المعاصرة، ذلك أن نتائج التحولات الاقتصادية، الواضحة للعيان، لا تظهر إلا بعد تطور بطيء ربما يمتد لعشرات السنين، ولذلك وجب على الباحث في هذا الميدان أن يولي عنايته إلى هذه المسألة الأساسية في البحث العلمي، فضلاً عن ضرورة رصده للتطورات السياسية والاجتماعية التي سبقت ورافقت تلك التطورات الاقتصادية حرصاً منه على إبراز ظاهرة التطور مجملة دون تجزئة أو انفصال. ولأن الفصل الصارم في هذا المضمار بين العصر الذي نهتم به وما سبقه قد يضيق زاوية النظر خاصة إذا أدركنا أن مثل هذه التطورات في التاريخ الاقتصادي لا يمكن أن تحدث بين يوم وليلة. وعلى الباحث في هذا المجال أن يراعي هذه الحقيقة عند دراسته لتاريخ التجارة في ذلك العصر.

٢. أن كلمة "تاجر"- في أول أمرها- كانت تدل على معنى محدود، وهو "بائع الخمر"، ثم اتسع مدلول هذه الكلمة شيئاً فشيئاً، فشمل كل من يزاول بيع وشراء أدوات الترف الغالية الثمن كالمجوهرات والرياش والثياب الفاخرة والرقيق، وكان اعتمادهم في رواج تلك السلع، بالدرجة الأولى على قصر الخلافة، حاشية الخليفة وكبار رجال الدولة والأغنياء؛ وهم بذلك يختلفون عن "الباعة" من حيث نوع البضاعة، ومن حيث نوعية الناس الذين يجري عليهم تصريف البضاعة، فالباعة يتعاملون ببيع وشراء السلع الاستهلاكية الضرورية لحياة الناس اليومية. من جانب آخر، تختلف فئة التجار عن فئة أخرى ذات صلة بالنشاط التجاري، وهم الدلالون أو [السماسرة] الذين يدلون المشتري على السلع، ويدلون البائع على الأثمان (١). وعلى الباحث أن يأخذ بالاعتبار التطور التاريخي لهذه المصطلحات ذات الصلة بالنشاط التجاري.

٣. شكلت الأسواق في العصر الوسيط جزءاً حيوياً هاماً من حياة المدينة العربية الإسلامية، وكانت مركز الفعالية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وكثيراً ما تعتمد كمعيار أو دليل على حجم المدينة وأهميتها. وكان للأسواق في تاريخ المدن العربية الإسلامية مكانة خاصة لأنها أدت أدواراً سياسية وثقافية واجتماعية كبيرة، فضلاً عن وظائفها التجارية المباشرة، فكانت بحق واحدة "من عطاءات الحضارة العربية الأكثر تميزاً" (٢).

٤. تطلبت ضرورات التوسع التجاري قيام مؤسسات مالية ونظم ائتمان وصيرفة متطورة كان لها دوراً مهماً في تنشيط التجارة من خلال تسليف التجار وتسديد حساباتهم دون الحاجة إلى الدفع المباشر في كل صفقة تجارية، فضلاً عن توفير وسائ الدفع المأمونة من الضياع وذلك لترامي أطراف الرقعة الجغرافية التي وصلتها التجارة الإسلامية. وقد ظهرت بعض هذه المؤسسات في العصر الأموي وكانت مهمتها محدودة ثم توسعت زمن العباسيين، وكان معظم الذين زاولوا الصيرفة والائتمان من أهل الذمة وبخاصة اليهود منهم (٣)، مستفيدين من مبدأ تحريم الربا في الإسلام (٤)، لذا فإن أي دراسة للنشاط التجاري خلال هذا العصر لابد وأن تقترن بدراسة طبيعة النشاط المصرفي الذي كان سائداً في تلك المدينة أو المنطقة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن من أهم العوامل التي ساهمت في تنشيط العمل الصيرفي، طبيعة النظام النقدي الإسلامي في العصر العباسي، الذي كان يعتمد نظام النقد المزدوج أو ما يسمى بنظام المعدنين. لقد أدى ذلك إلى تنشيط المعاملات التجارية في إطار الدولة العربية الإسلامية وفي العراق بشكل خاص، ففي الوقت الذي شاع فيه تداول الدرهم الفضي [الفارسي] في الشرق والدينار الذهبي [البيزنطي] في الغرب كانت الدولة العربية في العصر العباسي تتعامل بنظام المعدنين (٥). وهكذا ارتبطت منظومتان نقديتان كانتا في الماضي متباعدتين، ارتبطتا الواحدة بالأخرى بواسطة الدينار والدرهم الإسلاميين وريثي الدينار البيزنطي والدرهم الساساني، وتحقق ارتباط العملة الفضية بالعملة الذهبية في ظل دولة الإسلام على أساس سعر صرف موحد أن كل دينار يعادل عشرين درهم (٦). ومن الطبيعي أن يكون رجحان التداول لصالح الدينار الذهبي في ميدان التجارة الخارجية. وقد عرفت أسواق العراق، (وخصوصاً أسواق البصرة) نظاماً مالياً متطوراً لتجارة الائتمان، كان أرقى ما وصل إليه التعامل المالي في عموم الدولة الإسلامية، (٧).

٥. على الرغم من عدم توافر الإحصائيات الدقيقة التي تساعدنا على معرفة النسبة بين الاستيراد والتصدير في تلك المرحلة المهمة من تاريخ التجارة، إلا أنه يمكن القول أن التجارة في العالم الإسلامي خلال القرون من

الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، حتى الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، هي تجارة متكافئة ومتوازنة تقريباً من حيث الواردات أو الصادرات لأن جميع بلدان العالم آنذاك متقاربة إلى حد ما في تطورها الاقتصادي العام، إذ لا توجد بلدان صناعية تقدمة وأخرى زراعية متخلفة بحيث يميل ذراع الميزان التجاري لصالح هذه المجموعة على حساب الأخرى كما هو عليه الآن.

٦. لم تكن غاية الدولة في العصر الإسلامي الوسيط تحقيق ميزان تجاري ملائم لصالحها كما هو متعارف عليه في السياسات الاقتصادية المعاصرة، بقدر ما كان همّها تشجيع الاستيراد على حساب التصدير، اعتقاداً منها بأن أهم عناصر القوة والازدهار في الدولة يكون من خلال استبعاد أي خطر اقتصادي وتأمين أكبر ما يمكن من حاجات الدولة والمجتمع [٨]، وكان الطابع السائد في المناخ الاقتصادي الذي تطور في إطاره إنتاج العالم الإسلامي هو التوسع في الطلب على الاستهلاك المتنوع نتيجة نشوء مدن ضخمة ذات حاجات كبيرة وملحة من حيث الكم والنوع وبسبب ارتفاع مستوى المعيشة، فضلاً عن الاستهلاك المترف جداً والناتج عن مطالب قصور الطبقة الحاكمة والطبقة الغنية في المجتمع [٩] فكانت الدولة تصدر العملة لسد العجز في الميزان التجاري الناجم عن شراء السلع، وحمل التجار معهم أكياساً من الذهب والفضة، كما حملوا السفاتج أحيانا- التي بدت لهم أسهل تداولاً وأكثر مرونة في الاستعمال واستيراد أكبر كمية ممكنة من السلع- [١٠].

٧. اتخذ نظام التبادل التجاري خلال تلك الفترة أسلوب المستودعات، فمع ارتفاع مستوى الاستهلاك وتنوع أساليب التجارة كماً وكيفاً ونمو المراكز الحضارية في العراق والخليج العربي فضلاً عن بلدان المغرب الإسلامي وتزايد أعداد سكانها، اختفت تدريجياً.- وإلى حد ما- الرحلات الطويلة بين الصين وموانئ الخليج العربي مروراً إلى عالم البحر المتوسط، وظهرت المراكز والمحطات التجارية والموانئ الكبرى التي تبيع مختلف السلع، وظهر فيها تجار أثرياء عملوا كوسطاء للتجارة الدولية، وكانت أكثر تلك التوقفات تكون في الموانئ الهندية.

وبهذه الطريقة مرت السلع الثمينة والبضائع الاستهلاكية سواء كانت من الشرق أو الغرب بالموانئ الوسيطة، ونقلت من بيت تجاري إلى بيت تجاري آخر، ومن تاجر إلي تاجر وتم استهلاكها في بيوت كل الناس سواء كانوا أغنياء أو فقراء. ويبدو منطقياً أن نظام التبادل التجاري عن طريق المستودعات وظهور الموانئ الدولية حيث يوجد التجار من مختلف الجنسيات كان نتيجة الظروف الناجمة عن حركة الرياح الموسمية ومشاكل الملاحة خاصة في المحيط الهندي، فضلاً عن أسباب ودوافع اقتصادية وسياسية أخرى، فقد أدى اللجوء إلى التجارة عن طريق المستودعات إلى تخفيض أجور الشحن وتقليل المسافات التي كان على التاجر أن يقطعها، كما وفر هذا النظام تقديم خيارات أوسع أمام التجار، سواء في البضائع أو في الخدمات التجارية (١١).

٨. وفيما يتعلق بنوعية سلع التجارة المنقولة من وإلى الموانئ والمدن العربية أو عن طريقها إلى المناطق الأخرى، وخاصة سلع الشرق على الباحث أن تفادى فكرة تضمنتها، مؤلفات كثيرة، والقائلة بأن، تجارة الشرق تحتوي فقط على السلع النفيسة والكنوز التي ورد ذكرها في حكايات ألف ليلة وليلة ورحلات السندباد البحري. صحيح أن التجارة البعيدة لا تؤمن نفقاتها ما لم تتضمن سلعاً يكون سعرها مرتفعاً بالنسبة إلى وزنها وحجمها، أي سلعاً نفيسة وذات قيمة عالية، ولكن هذا لا يعني أن التجارة اقتصرت فقط على تلك السلع، فقد احتاجت السوق أيضاً إلى غيرها من البضائع التي كانت أقرب إلى الاستعمال اليومي وكان انتظامها يعوض التجار عن مجازفات السلع الغالية (١٢). لقد كانت سفن المسلمين التي تتاجر مع الصين مثلاً، والتي كانت تنطلق من الخليج العربي أو من البحر الأحمر تستغرق من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات في الذهاب والإياب، مما كان له أثر كبير على التنظيم المالي للتجارة، فقد كانت السفرة الواحدة عبر المحيط الهندي تقتضي وقفات طويلة في المرافئ الآمنة خلال تغير اتجاه الرياح الموسمية في مارس وسبتمبر، مما يعني أن رأس المال يظل مجمداً طيلة تلك المدة فضلاً عن الضرائب المفروضة على السفن في تلك الموانئ، الأمر الذي يدفع

بالتاجر إلى الرفع من نسبة أرباحه، وأن، يضمن بضائعه المشترات نسبة من السلع الثمينة التي تسهم في تخفيض التكاليف الإجمالية للرحلة. غير أن الخيارات المطروحة أمام أولئك التجار كانت محدودة، وخاصة في اختيار نوع السلع، وقد كان نوع السفينة يتحكم في ذلك إلى حد كبير، فإذا كانت السفينة مشحونة بكميات من السلع النفيسة وغرقت فإن الخسارة تكون باهظة، ولما كانت هياكل أغلب السفن مصنوعة من الخشب فإن ذلك يقتضي شحن حمولة ثقيلة لحفظ التوازن في مخازن السفينة، وكان أغلب التجار يفضلون أن يحفظ التوازن بشحنة ذات مردود اقتصادي كبير، بدلاً من شحنة يكون مردودها الاقتصادي قليل الفائدة، لذلك كانت السفن المبحرة لمسافات بعيدة تحمل بشحنات ذات أحجام كبيرة لحفظ توازن السفينة وتحمل حمولتها الأساسية من السلع الثمينة [١٣]. لذا يمكن القول أن التجارة الواسعة في العصر الوسيط اعتمدت على التوفيق بين هذين اللونين من البضائع، بضائع لملء السفينة وتأمين الشحن وأخرى لزيادة الأرباح.

٩. إن تناول الباحثين لموضوع الأسعار والأوزان أحياناً في عمليات التبادل التجاري خلال تلك الحقبة، هو للدلالة فقط، لأن تناول هذا الموضوع بالتفصيل سيكون محاولة غير دقيقة، ذلك أن أغلب المعاملات التجارية في تلك الفترة كانت تتم مقايضة. كما أنه وإلى زمن قريب لا توجد إحصائيات تبين كم وقيمة السلعة، فضلاً عن اختلاف الأسعار والأوزان من مكان إلى آخر، ومن زمن إلى آخر وحتى لو صادفنا أحياناً ذكر الأسعار في بعض المبادلات فلم نستطع تقييمها أو مقارنتها بالأسعار الحالية إذ أن ذلك يرتبط بنوع السلعة، وجودتها وأهميتها في ذلك العصر وبالمكان المصدرة منه أو إليه.

## ثانياً- المصادر:

لابد للباحث في تاريخ التجارة أن ينوع مصادره، ولا يعتمد في بحثه على كتب التاريخ، أو الكتب الخاصة بالنشاط التجاري فحسب، ذلك أن أخبار هذا النوع من النشاط الاقتصادي تكون مبثوثة في مصادر متنوعة، وبتخصصات عديدة من المؤلفات الجغرافية وأدب الرحلات إلى كتب الأدب واللغة، وكذلك كتب الفقه والإدارة والقضاء، والنظم المالية وغيرها، وندرج أدناه تعريفاً ببعض تلك المصادر على سبيل المثال لا الحصر.

**الكتب الخاصة بالتجارة:-**

من الكتب المبكرة في هذا المجال، كتاب "المخارج في الحيل" لمحمد بن الحسن الشيباني [١٤] (المتوفي سنة ١٨٩هـ/ ٨٠٤م)، الذي أفاد التجار المسلمين كثيراً في معاملاتهم التجارية، وكان دليلاً لهم في معالجة المشاكل [الفقهية] الناجمة عن الشراكة التجارية، وتقسيم الأرباح بين الشركاء وغير ذلك من المعالجات المفيدة للتجار.

ويعد أبو عثمان عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ (المتوفى سنة ٢٥٥هـ/ ٨٦٨م)، من أوائل من كتب في التجارة [١٥]، ولا شك أن النشاط التجاري الواسع الذي عاصره الجاحظ في مدينته البصرة (ميناء العراق الجنوبي على الخليج العربي) هو الذي أملى عليه كتابة موسوعته التجارية الموسومة "التبصر بالتجارة" [١٦] والتي تعد سجلاً أميناً لحقيقة ذلك النشاط التجاري الذي ازدهر خلال القرنين الثاني والثالث للهجرة/ الثامن والتاسع للميلاد، فهي مرآة تصور النشاط التجاري المبكر لمسقط رأس الجاحظ "البصرة"، إذ استطاع أن يشاهد عياناً ما كان يجلب عن طريقها إلى العاصمة بغداد وسائر أرجاء العراق من شتى سلع أطراف الدنيا، وما كان يصدر عن طريق موانئها إلى مختلف الآفاق. كما ذكر الجاحظ في مؤلفه هذا بعض المبادئ العامة في التجارة، وأنواع المتاجر ومصادرها وللجاحظ أيضاً "**رسالة في مدح التجار وذم خدمة السلطان**" [١٧]. وتعد كتاباته هذه من بواكير ما ألف في هذا المجال وكانت

مصدراً لعدد من المؤلفين المتأخرين. ويعد الجاحظ من عظماء الكتاب المبدعين في مجالات عديدة، عاش في الفترة الأساسية لنشوء الجغرافيا العربية التي يعد أيضاً رائداً من روادها. وقد ضمّن مؤلفاته الكثيرة معلومات قيمة عن التجارة والنشاط التجاري.

وكتب أبو الفضل جعفر بن علي **الدمشقي (ت٥٧٠هـ/ ١١٧٤م)** كتاباً قيماً يحمل اسم "**الإشارة إلى محاسن التجارة**" [١٨] وهو مقسم إلى قسمين: أحدهما خاص بالتجار وأصنافهم والآخر خاص بأصناف البضائع وبالمعاملات التجارية وأصولها، ولهذا الكتاب أهمية خاصة في التعريف بالفكر الاقتصادي عند العرب.

**المصادر الجغرافية:-**

تعد المصنفات الجغرافية القديمة في طليعة المصادر التي لا يستغنى عنها أي باحث في مجال التاريخ الاقتصادي، وخاصة التجارة، فهي تمده بمعلومات مهمة عن طرق التجارة العالمية ومسالكها البحرية والبرية، وعن خصائص وأوصاف البلدان المختلفة ومنتجاتها الزراعية والصناعية وما كان يصدر من تلك المنتجات إلى الخارج وتفاصيل أخرى مهمة عن سلع التجارة وغيرها. وتكاد تكون كتب جميع هؤلاء الجغرافيين العرب المسلمين من نمط واحد، وكل منها ينقل عن الآخر دون تقيد. ومن أهمها:

**رحلة سليمان التاجر** [١٩] العراقي المقيم في سيراف، والتي يرجع زمنها إلى سنة (٢٣٧هـ/ ٨٥١م) وتعد من أقدم المؤلفات العربية التي وصلتنا عن وصف البلدان وذكر أخبار التجارة البحرية. ورد في هذا المؤلف وصفاً للطريق الطويل الذي يبدأ نم البصرة على رأس الخليج العربي حتى ميناء خانقو (كانتون) في الصين، مع ذكر لبعض العادات والنظم الاجتماعية والاقتصادية في كل من بلاد الهند وبلاد الصين وأهم منتجاتها ولهذا الكتاب أهمية أساسية من حيث تاريخه ونوعية قصصه التي لا تخلو من المبالغة وسرد القصص ذات الطابع الأسطوري، وقد احتوى الكتاب على معلومات قيمة عن الصلات التجارية بين العراق والخليج العربي من جهة، والصين والهند من جهة أخرى، وكيف

كانت حكومة الصين تعامل التجار الأجانب، واحتوى أيضاً على معلومات عن الجالية العربية في الصين، من تجار موانئ الخليج العربي، مثل البصرة وسيراف وعمان. ويرى كل من بوركلمان [٢٠] وأندري ميكال [٢١] وجون سوفاجي [٢٢]، أن مؤلف هذا الكتاب لم يكن سليمان التاجر، بل وضعه مؤلف مجهول باسم "أخبار الصين والهند" وقد ورد فيه ذكر تاجر اسمه سليمان. وكانت هذه الرحلة مع الذيل الذي وضعه لها أبو زيد الحسن السيرافي سنة ٢٦٧هـ/ ٨٨٠م، قد نشرت على يد المستشرق فران ضمن سلسلة التواريخ سنة ١٨٨١ تحت اسم "رحلة إلى الصين والهند"، (كما يؤكد ذلك سوفاجي) ثم نشرها سوفاجي في باريس عام ١٩٤٨، تحت عنوان "**أخبار الصين والهند**" مع مقدمة وملاحظات مهمة. وقد اعتمد معظم بلدانينا أمثال ابن خرداذبة وابن الفقيه والاصطخري والمسعودي وابن حوقل في نقل بعض المعلومات والأخبار الواردة في هذه الرحلة. كما تعد هذه الرحلة أساساً لما ألف بعدئذ من قصص السندبات البحري، لما ورد فيها من أخبار عجيبة.

وفي النصف الثاني من القرن الثالث الهجري (حوالي سنة ٢٦٧هـ/ ٨٨٩م) ألف اليعقوبي (أحمد بن سحق بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح المتوفي سنة ٢٩٢هـ/ ٩٠٥م) كتابه البلدان [٢٣] الذي وصف فيه الممالك الإسلامية معتمداً على ما شاهده بنفسه، وعلى الوثائق المباشرة ووثائق الرحلات. وقد أسهب اليعقوبي في هذا الكتاب في وصف مدينة بغداد وخططها ومكانتها وصلاتها التجارية. كما تحدث عن مدينة سامراء وأسواقها وعلاقتها الاقتصادية، فضلاً عن وصفه للكوفة ولجزيرة العرب وبلاد فارس ومصر وغيرها. وقد فقدت الفصول الخاصة بالهند والصين. اهتم اليعقوبي كثيراً بوصف الطرق التجارية، إلا أنه لم يكن بالدقة التي اتصف بها ابن خرداذبة في ذكر المدن والمراكز التجارية التي تقع على هذه الطرق.

ويعد كتاب **المسالك والممالك** لأبي القاسم عبيد الله بن عبد الله بن أحمد **بن خرداذبة** [٢٤] (المتوفي بحدود سنة ٣٠٠هـ/ ٩١٣م) مصدراً أساسياً في دراسة النشاط التجاري في العصر الإسلامي الوسيط لما احتواه من أخبار

ومعلومات مهمة. وهو أول كتاب وصل إلينا يحمل هذا العنوان، كما أنه أول كتاب جغرافي يتضمن دليلاً للطرق وأشهر البلاد التي تقع عليها، والطرق التجارية الرئيسية التي تربط البلدان والمدن المهمة، وهو هام أيضاً في الطبوغرافيا التاريخية، وورد فيه نص أساسي عن نشاط التجار اليهود الراذانية أو الرهادنة في القرن الثالث الهجري، ودورهم التجاري ووساطتهم بين الشرق والغرب، وعن الطرق البرية والبحرية التي سلكوها، والبضائع التي كانوا يتولون تصديرها إلى العالم الإسلامي، وقد انفرد هذا الكتاب أيضاً بالإشارة إلى نشاط التجار الروس داخل حدود بلاد الإسلام ووصولهم إلى أسواق العراق. وقد استفاد ابن خرداذبة من عمله في إدارة البريد والخدمة السرية في إقليم الجبال فوضع كتابه هذا، بحدود السنوات ٢٣٠- ٢٣٢هـ/ ٨٤٤- ٨٤٦م، إذ مكنه هذا العمل من الحصول على معلومات قيمة عن الأماكن النائية وعن الطرق والمسالك، وقد أفرد قسماً كبيراً منه للحديث عن سواد العراق ومنتجاته وتقسيماته الإدارية، وتحدث بتفصيلات مهمة عن الطرق البرية التي تربط العراق بالخليج العربي وشبه جزيرة العرب، فوصف الطريق من البصرة إلى مكة والمدينة حتى اليمن مع ذكر المنازل الهامة في هذا الطريق. أما عن وصفه للطريق البحري الذي يبدأ من الخليج العربي حتى مشارف الصين، فعلى الرغم من أهميته إلا أن تأثير "القصص البحري" كان واضحاً في ذلك الوصف، وقد أمدنا هذا المصدر بمعلومات مهمة عن سلع التجارة، وعن منتجات البلدان التي وصفها، ومما يؤاخذ عليه ابن خرداذبة أنه عرض مادته بأسلوب جاف، وافتقار موضوعاته إلى التبويب، ولعل ذلك كان سبباً في تناقض حكم الجغرافيين المتأخرين عليه. ونقل عن ابن خرداذبة عدد مهم من الجغرافيين اللاحقين أمثال ابن رسته وابن حوقل والمقدسي والمسعودي وغيرهم.

وفي سنة ٢٩٠هـ/ ٩٠٣م صنف أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن الفقيه الهمذاني كتاباً سماه "كتاب البلدان" لا نعرفه إلا من خلال مختصر له كتب على الأرجح في القرن الخامس الهجري سمي "مختصر كتاب البلدان" [٢٥]، تضمن معلومات قيمة عن النشاط التجاري بين البلدان الإسلامية والتي خارج نطاق العالم الإسلامي

وقد نقل عن البلاذري والجاحظ. وتأتي أهمية هذا المصدر أيضاً من تاريخه، فالكتاب مؤلف أواخر القرن الثالث الهجري.

أما ابن رسته المتوفى حوالي سنة ٣١٠/ ٩٢٢م، فقد وردت في كتابه "الأعلاق النفيسة" (٢٦) الذي ألفه سنة ٢٩٠هـ/ ٩٠٣م معلومات مهمة عن طرق التجارة، وعن خصائص البلدان وسلع التجارة. كما ضمّن الاصطخري (المتوفى سنة ٣٢٢هـ/ ٩٣٤م) في كتابه مسالك الممالك (٢٧) معلومات قيمة عن الطرق التجارية في العالم الإسلامي. ونقل ابن حوقل (ت سنة ٣٦٧هـ/ ٩٧٧م) في كتابه المسمى "المسالك والممالك والمفاوز والمهالك أو صورة الأرض" (٢٨) كل ما ذكره الاصطخري تقريباً، وأضاف معلومات أخرى غنية عن نشاط الحركة التجارية في الموانئ الإسلامية بين شحن وتفريغ، وتحدث عن الصلات التجارية بين الأقطار الإسلامية وخاصة بلدان المغرب الإسلامي والأندلس، وأشار إلى الجالية العراقية من أهل البصرة وبغداد والكوفة المقيمة في مدينة سجلماسة (المغرب الأقصى) والتي كان معظم أفرادها يعملون في التجارة، ووصف نشاطهم التجاري، وذكر أنواع السلع والمتاجر المتبادلة بين المشرق والمغرب.

**المصادر التاريخية:-**

احتوى كتاب "**سيرة الأئمة الرستميين**" (٢٩) **لابن الصغير المالكي** (نهاية القرن الرابع الهجري) مادة تاريخية غاية في الأهمية عن الصلات التجارية والسياسية والاجتماعية بين المشرق وبلدان المغرب العربي، خاصة بعد نجاح أباضية البصرة في نشر مذهبهم في هذه الربوع، والذي أدى إلى قيام الدولة الرستمية التي تحمس لها أباضية البصرة ودعموها بكل السبل المادية والمعنوية، وكانت تلك العلاقات بين البصرة وتاهرت وغيرها من حواضر المغرب العربي تتم تحت جناح التجارة.

وللرازي المتوفى سنة ٤٦٠هـ/ ١٠٦٨م كتاب "تاريخ صنعاء" [٣٠]، أورد نصوصاً فيها معلومات مهمة عن الصلات التجارية بين العراق واليمن، إذ أشار إلى سوق العراقيين في مدينة صنعاء، وإلى مكان إقامة التجار العراقيين في هذه المدينة فضلاً عن علاقات اليمن التجارية بالأقاليم المجاورة الأخرى.

إن الاكتفاء بذكر هذين المصدرين، لا يعني أن المؤلفات التاريخية المهمة الأخرى كمؤلفات اليعقوبي وابن خياط والطبري وابن الأثير وغيرهم لا تتضمن مادة مهمة عن النشاط التجاري في ذلك العصر، ولكنها مادة يأتي ذكرها عرضاً بين سياق الأخبار الأخرى المختلفة.

**المصادر الأدبية:-**

في بعض كتب الأدب نصوص ومعلومات ذات أهمية كبيرة عن الأنشطة التجارية بخاصة والحياة الاقتصادية عامة، منها مؤلفات ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦هـ ٨٨٩م) ومن أبرز كتبه ذات الصلة بهذا الموضوع هما كتابا (عيون الأخبار) [٣١] و(المعارف) [٣٢]، وفيهما نصوص كثيرة عن النشاط الاقتصادي والتجاري فضلاً عن الحياة الاجتماعية والعمرانية.

وترك لنا أبو الريحان البيروني (ت٤٤٠هـ/ ١٠٤٨م) بين مؤلفاته العديد كتاباً تخصص بالمعادن وقد سماه "الجماهر في معرفة الجواهر" [٣٣]، وردت فيه معلومات دقيقة، ومفصلة عن صناعة الزجاج وتجارته، وتفنن الصناع في نحته وتقطيعه وزخرفته، وكيف أنهم لم يكتفوا بصناعة الزجاج محلياً بل استوردوا أنواعاً خاصة من الزجاج الخام من بعض جزر المحيط الهندي وأعادوا تصنيعها وتصديرها إلى جهات مختلفة. وانفرد البيروني بالحديث عن أنواع خاصة من الثياب اشتهرت البصرة بصناعتها، وتعرف "بالمبجبجات" كان التجار البصريون يحملونها إلى بلاد السودان والمغرب الأقصى لمبادلتها بالذهب مع سكان تلك المناطق لأنهم لا يرغبون في شيء غير تلك الأثواب.

**القصص البحري:-**

هناك نوع من القصص المعروفة بالقصص البحري، وردت في كتاب "ألف ليلة وليلية" (٣٤)، وهي مجموعة من قصص البحار التي اختلط فيها الخيال بالحقائق التاريخية والمعلومات الجغرافية والمعارف البحرية التي كانت شائعة آنذاك. ومؤلف هذه القصص غير معروف، وكان مسرح حوادثها مدينة البصرة والخليج العربي وعالم البحر في المحيط الهندي. وقد أمدتنا تلك الحكايات بمعلومات مهمة عن أثر التجارة في حياة المدن وعن أساليب التعامل والعلاقات التجارية، فضلاً عن معلومات أخرى عن الأسواق والخانات (الفنادق) التي كان ينزل فيها التجار الغرباء، كما أمدتنا أيضاً ببعض المعلومات الملاحية، وأخبار لم ترد في مصادر أخرى. ويرى البعض ومنهم كراتشكوفكسي (٣٥) أن "من الخطأ اعتبار تلك القصص محض أسطورة خرافية تدور حوادثها خارج حدود الزمان والمكان، إذ استبان من أبحاث رينو ودي خويه وفران، أن أسفار السندباد انبعثت من الوسط نفسه الذي نشأت فيه قصص التاجر سليمان وفي نفس مواضعها أيضاً، أي سيراف والبصرة وبغداد، وفي العصر نفسه تقريباً أي حوالي سنة ٩٠٠م"/ القرن الثالث الهجري.

**كتب الفقه والتنظيمات المالية:-**

من كتب الفقه الإسلامي، التي كتبت في القرنين الثاني والثالث للهجرة/ الثامن والتاسع الميلاديين: **المدونة** لمالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩هـ/ ٧٩٦م، وكتاب **الخراج** لأبي يوسف المتوفي سنة ١٨٢هـ/ ٧٩٨م، وكتاب **الأم** للشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ/ ٨١٩، وكتاب **الأموال** لأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ/ ٨٣٩م، وقد تضمنت هذه المؤلفات معلومات عن النشاط التجاري في العصر الوسيط، وعلى الرغم من أن معظم المعلومات في هذه المصادر نظرية، وقد لا تتصل بالحياة العملية ولا تمسها، إلا أنها تدعم نظرياتها أحياناً بروايات تاريخية مهمة،

فروت بعض التفصيلات عن الحياة الاقتصادية. وتناولت أيضاً الشركات التجارية من حيث جوازها أو بطلانها، وعقود البيع والشراء وغير ذلك من التفاصيل المتعلقة بالنشاط التجاري.

## الخاتمة:

إن البحث في ميدان النشاط التجاري في العصر الإسلامي الوسيط لا يخلو من صعوبات جمة وإشكاليات متعددة، منها ما هو متعلق بغموض الصورة بسبب غياب الوثائق والإحصائيات، أو للتضارب بين روايات المتقدمين في كثير من النقاط، فضلاً عن ندرة المصادر (المتخصصة) في هذا المجال، غير أن تلك الصعوبات يجب ألا تكون مبرراً للإحجام عن البحث العلمي الجاد في هذا المجال الهام والحيوي من التاريخ، وعلى الباحث أن يتوسل بكل ما هو ممكن ومتاح للوصول إلى ضالته المعرفية، عن التاريخ الاقتصادي عامة والتجاري على وجه الخصوص بين ثنايا المصادر المختلفة، وخلف سطور صفحاتها، في كتب التاريخ العام والجغرافيا والأدب والفقه، فضلاً عن كتب التنظيمات الإدارية والمالية المختلفة.

من جانب آخر على الباحث في مجال التاريخ الاقتصادي أن يأخذ بالاعتبار التطور التاريخي للسياسات الاقتصادية، ونظم الاستيراد والتصدير، والأنظمة النقدية المتعاقبة والصيرفة والائتمان، وتطور الأسعار، وطرق النقل بأنواعه البرية والبحرية، فضلاً عن دراسة الظروف السياسية والاجتماعية القائمة خلال حقبة الدراسة وتحليلها.

# هوامش البحث

١. دائرة المعارف الإسلامية، الترجمة العربية، مقال (Hoffening) مادة (تجارة) ومقال (بيكر) مادة (سمسار)، بدري محمد فهد: العامة في بغداد، بغداد ١٩٦٧، ص ص ٦٣، ٧٣.

٢. هشام جعيط، الكوفة نشأة المدينة العربية، ط٢ دار الطليعة، بيروت ١٩٩٣ ص٢٨٦.

٣. آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط٣، القاهرة، ١٩٥٧. ج٢ ص ص ٣٨٣- ٣٨٤.

٤. القرآن الكريم: سورة البقرة: الآيات ٢٧٥- ٢٨٠. وقد لجأ بعض المسلمين إلى المخارج الفقهية لمزج التجارة بعمليات الإقراض والائتمان مثل بيع (العينة) أي أن يبيع الدائن للمدين أية سلعة بمبلغ مرتفع مؤجل، ثم يعود ويشتريها منه بثمن معجل أدنى. انظر: ابن سعد، محمد: الطبقات الكبير (ليدن ١٩٠٥- ١٩٢١)، ج٢ قسم١ ص٧٦.

٥. فازيلييف: العرب والروم، ترجمة محمد عبد الهادي شعيرة وفؤاد حسنين، دار الفكر العربي، د.ت ص١٨.

٦. لومبارد: موريس: الجغرافية التاريخية للعالم إسلامي خلال القرون الأربعة الأولى، ترجمة عبد الرحمان حميدة، دمشق، ١٩٧٩ ص١٥٤.

٧. الحضارة الإسلامية: ج٢ ص٣٨٠.

٨. كلود كاهن: تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ترجمة بدر الدين القاسم ط٢، بيروت ١٩٧٧ ص١٥٧.

٩. لومبارد: الجغرافيا التاريخية ص٢١١.

١٠. كلود كاهن: تاريخ العرب ص١٥٧- ١٥٨.

١١. شرودي: ك.ن.: الخليج العربي وعالم التجارة في المحيط الهندي، مجلة الوثيقة العدد ٢٠ السنة العاشرة، يناير ١٩٩٢، البحرين ص١٢١.

١٢. كلود كاهن: تاريخ العرب ص١٥٧.

١٣. كلود كاهن: تاريخ العرف ص ١٥٦. شوردي: ص١٢٤.

١٤. نشره يوسف شاخت، ليبزج ١٩٣٠، وأعادت طبعه بالأوفسيت مكتبة المثنى بغداد.

١٥. عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري (بيروت ١٩٧٤ ص١٣٥).

١٦. التبصر بالتجارة، نشره حسن حسني عبد الوهاب، ط٢ القاهرة ١٩٣٥م.

١٧. رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٥.

١٨. الدمشقي: أبو الفضل جعفر بن علي، الإشارة إلى محاسن التجارة، القاهرة ١٣١٨هـ.

١٩. سليمان التاجر: أخبار الصين والهند، نشره وترجمه إلى الفرنسية سوفاجي، باريس ١٩٤٨م.

٢٠. تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، (القاهرة ١٩٧٤) ج٤، ص٢٣٨.

٢١. جغرافية دار الإسلام البشرية، ترجمة إبراهيم خوري (دمشق ١٩٨٤) ص٢٩.

٢٢. سليمان التاجر: أخبار الصين والهند ص٢، وقد نشرت هذه الرحلة أيضاً في بغداد عام ١٩٦١ من قبل دار منشورات البصري تحت عنوان (رحلة السيرافى إلى الهند والصين واليابان واندنوسية).

٢٣. منشور مع كتاب الأعلاق النفيسة، ليدن ١٨٩١، طبعة أخرى، النجف ١٩٥٧.

٢٤. المسالك والممالك، ليدن ١٨٨٩، طبع اوفسيت مكتبة المثنى/ بغداد.

٢٥. ليدن ١٣٠٢هـ، وطبعة جديدة ليدن ١٩٦٧م.

٢٦. الأعلاق النفيسة، ليدن ١٨٩١.

٢٧. ليدن، بريل ١٩٢٧.

٢٨. منشورات مكتبة الحياة (بيروت د.ت)

٢٩. باريس ١٩٠٨.

٣٠. تحقيق حسين العمري وعبد الجبار زكار، دمشق ١٩٧٤، وطبعة صنعاء ١٩٨١.

٣١. القاهرة ١٩٦٣.

٣٢. تحقيق ثروت عكاشة، القاهرة ١٩٦٠.

٣٣. حيدر آباد الدكن ١٣٣٥هـ وطبعة عالم الكتب، بيروت (دون تاريخ).

٣٤. ألف ليلة وليلة، القاهرة ١٢٥٢هـ، طبعة بولاق، مجلدين أعادة طبعها بالأوفسيت مكتبة المثنى بغداد.

٣٥. كراتشكوفسكي، تاريخ الأدب الجغرافي العربي ج١ ص١٤٢.